



الكويت: دور القطاع الخاص وتحديات اقتصاديات الريع

عامر ذياب التميمي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – دولة الكويت

E-mail: amer.tameemi@undp.org ; altameemiamer@hotmail.com

المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف "

(23-25 مارس 2009 ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية)

”الكويت: دور القطاع الخاص وتحديات اقتصاديات الريع“

عامر ذياب التميمي

هل يمكن أن توقع تطور الاقتصاد الكويتي إلى وضع يمكن القطاع الخاص من أن يلعب دورا محوريا في التنمية ويرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي --؟ منذ سنوات تناغمت الأدبيات الحكومية مع دعوات المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الهادفة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتطوير آلياته وتعزيز قدرات المؤسسات غير الحكومية. لكن هناك أوضاع تراكت في الكويت منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين، أو بعد بداية عصر النفط ، هذه الأوضاع كرس دور القطاع العام أو القطاع الحكومي في العمل الاقتصادي بعد تحسن إيرادات الحكومة وتمكنها من رفع وتيرة الإنفاق العام بدرجة كبيرة . قد مكن النفط من توفير إيرادات مالية سيادية مهمة للكويت عززت من دور الدولة حيث أخذت الدولة على عاتقها مسؤوليات اجتماعية واقتصادية سياسية ومنها الإنفاق على التعليم وتوفير الرعاية الصحية لكافة سكان البلاد مجانا، أو دون مقابل . كذلك اضطلعت الحكومة بالبنية التحتية ووفرت المرافق من تديدات مياه وكهرباء واتصالات ناهيك عن الطرق وتديدات المجاري. وكما هو معلوم أن الكويت كانت بلدا صغيرا قبل النفط لا يتجاوز عدد سكانها في بداية الخمسينات 150 ألف نسمة ، وبين تعداد السكان في عام 1957 أن عدد السكان الإجمالي لا يزيد عن 215 ألف نسمة منهم 115 ألف كويتي أو 55 في المائة من إجمالي السكان . وهؤلاء السكان في عصر ما قبل النفط كانوا يعانون من شظف العيش وانعدام الخدمات الحيوية وشحه المياه العذبة ، مما اضطرهم لجلبها من شط العرب بالأبوام الخشبية عبر الخليج . . .

نشأت في الكويت منذ تأسيسها في منتصف القرن الثامن عشر، أو حوالي 1756 ، عائلات تجارية قامت بإدارة الاقتصاد المحلي المحدود الموارد . . . اعتمدت تلك العائلات على التجارة مع بلدان ومناطق الجوار مثل البصرة ونجد والبحرين ويران ، ثم تطورت التجارة عبر الأبوام أو المراكب الخشبية مع الهند وشرق أفريقيا، ومثلت كل من الهند والبصرة في العراق مراكز تجارية هامة للتجار الكويتيين، فقد أقام الكويتيون في الهند لمابعة أعمالهم التجارية والإشراف على نقل السلع والبضائع من الهند إلى الكويت وبقية مناطق الخليج العربي والجزيرة العربية والبصرة. وكانت التجارة مع الهند تشكل أساسا من المواد الغذائية مثل الأرز والبهارات والقماش وغير ذلك من بضائع أساسية ومنها ما يتعلق بالبناء والإنشاء . . . كما قام التجار بتصدير التمور من البصرة إلى الهند . . . كذلك كانت مناطق الصومال وزنجبار ومباسا من المناطق التي طرقها التجار الكويتيون في أعمالهم التجارية . . . يبدو أن حجم الأعمال كان محدودا إلا أنه كان مهما قياسا بالزمان ومحدودية المساحة الجغرافية التي جرى فيها عمليات التبادل التجاري . . . كذلك كان اللؤلؤ الطبيعي من أهم صادرات الكويت إلى الهند

ما يجب أيضا التأكيد عليه أن القطاع الخاص في الكويت والذي تكون من عدد قليل من العائلات التي عملت بالتجارة كان يوفر للعائلة الحاكمة الأموال اللازمة من خلال الضرائب والمكوس لتمكينها من الإنفاق على إدارة البلاد وحفظ الأمن ، كان التجار يؤدون الالتزامات التي عليهم بشكل سلس وفي ذات الوقت كان لهم دورا حيويا في توفير النصح والمشورة لحاكم الكويت، بل أن في فترات معينة كان التجار يعبرون عن تحفظاتهم بشأن سياسات الحاكم وقد اضطر بعضهم إلى الرحيل عن البلاد لفترة زمنية، كما حدث في عهد المغفور له الشيخ مبارك الصباح، أو مبارك الكبير، في العقد الثاني من القرن العشرين ، إلا أنهم عادوا بعد التواصل مع الحاكم وترضيتهم. هذا الدور السياسي للقطاع الخاص كان حيويا حتى بداية عصر النفط، وفي عهد المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح في عقد الخمسينات من القرن العشرين. وقد كان الأمير الراحل عبد الله السالم يقوم باستشارة رجال الأعمال من أبناء العائلات التجارية الأساسية بشأن نظام الحكم وكيفية تطويره على ضوء المتغيرات في العالم العربي وفي العالم أجمع وكيف يمكن مواجهة المشكلات السياسية مع عدد من البلدان العربية المجاورة. . . فمثلا استشار الأمير هؤلاء حول مسائل تشكيل مجالس تمثيلية مثل مجالس المعارف والصحة والبلدية وكيفية اختيار ممثلي الشعب، وعندما تقع مشكلات في العالم العربي، مثل حرب السويس أو انقلاب تموز 1958 في العراق وكذلك بعد مطالبة عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء العراقي عام 1961 بضم الكويت إلى العراق ، كل ذلك كان يعكس الدور السياسي المهم لهؤلاء التجار الذي اعتمد بشكل أساسي على قدراتهم الاقتصادية ودورهم الحيوي في تطوير عدد من المرافق البلاد مثل مرفق الكهرباء والنقل وتوفير مستلزمات البلاد من سلع وبضائع حيوية في سنوات الفقر والحرمان. بل لا بد من الإشارة لدور هؤلاء التجار في دعم التطور الديمقراطي في الكويت، حيث كانت لهم مطالبات مستمرة منذ بداية عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح الذي تولى الحكم عام 1921 ، وقد نتج عن ذلك تأسيس مجلس الشورى المنتخب ثم بعد ذلك المجلس التشريعي عام 1938 .

صحيح أن أي من المجلسين لم يعمر طويلا إلا أن هذه المحاولات أكدت أن نزعة المشاركة في الحياة السياسية في أوساط هذه الطبقة منذ تأسيس البلاد .

بعد أن أصبح الاقتصاد الكويتي محكوما بإيرادات النفط أخذت الدولة تلعب دورا محوريا في مختلف القطاعات الاقتصادية حتى تلك التي من الطبيعي أن تكون من اختصاصات القطاع الخاص مثل القطاعات الخدمية أو الصناعات التحويلية أو المؤسسات المالية . . . لا شك أن تطور دور القطاع العام وتعزز إمكاناته ودوره لم ينجز في وقت معين فقد لعبت عوامل عديدة في تكريس ذلك الدور ومن أهم هذه العوامل إيرادات الدولة من النفط وارتفاع قيمته بفعل تحسن أسعار النفط نتيجة لعناصر الاقتصاد النفطي العالمي . إن الاقتصاد الكويتي في مطلع الخمسينات من القرن الماضي كان إقتصاداً متواضعا وفي حال بدائية بحيث لا يمكن إطلاق الصفة الرأسمالية عليه بحيث لا يمكن وبالرغم من وجود العائلات التجارية التي سبق الإشارة لها أنفا إلا أن الأوضاع المؤسسية الحاكمة مثل القوانين والأنظمة كانت غائبة ، بالإضافة إلى أن المؤسسات الخاصة ذات الحجم الاقتصادي المناسب لم تكن متوفرة ، ولذلك جاء دور الدولة ليغطي غياب القطاع الخاص ومؤسساته الملائمة . . . وقد قامت الحكومة بإعداد وإصدار قوانين وأنظمة للتحكم بالنشاط الاقتصادي مسترشدة بالأنظمة القائمة والتشريعات الحاكمة في بلدان عربية أخرى وخصوصا ما كان قائما في مصر حيث استعانت الحكومة ب خبراء قانونيين ومستشارين اقتصاديين من هناك، وكما هو معلوم أنه من بعد انقلاب 23 يوليو 1952 سعت حكومة مصر لهيمنة الدولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية وعملت على تهميش القطاع الخاص بصورة حاسمة ، لذلك لا بد أن عددا من هؤلاء المستشارين والمختصين المصريين قد نقلوا معهم قيم النظام الحاكم الجديدة آنذاك في مصر وسعوا لتعميم تلك الأفكار في الكويت وغيرها من بلدان عربية أرادت الاستفادة من خبراتهم .

عمدت الحكومة الكويتية منذ منتصف خمسينات القرن الماضي للاستفادة من تجارب وخبرات القطاع الخاص ولذلك قامت بالعمل على تأسيس شركات في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع النفط "Down Stream" على أن تكون ملكيتها مختلطة، أي أن يكون رأسمالها مدفوعا من الحكومة ومن رجال الأعمال وفعاليات القطاع الخاص وهي ما أطلق عليها بشركات القطاع المشترك . ومن تلك الشركات الخطوط الجوية الكويتية وشركة النقل العام وشركة البترول الوطنية وناقلات النفط وشركة الصناعات البترو كيمياوية وشركة مطاحن الدقيق . . . وقد كانت هذه التجربة مهمة في مراحل التنمية الأولى في الكويت بعد بداية عصر النفط وحيث أوجدت مؤسسات اقتصادية هامة تعمل في قطاعات حيوية وشجعت على توظيف أموال القطاع الخاص داخل البلاد وفي أنشطة مهمة . . . كما أن الدولة استفادت من قدرات وخبرات القطاع

يمكن الزعم بأن من أهم العوامل التي أدت إلى تراجع دور القطاع الخاص هو ما حدث في سوق النفط اعتباراً من أواخر عام 1973 بعد حرب أكتوبر (تشرين أول) وبعد ارتفاع أسعار النفط فيما أطلق عليه بالصدمة النفطية الأولى عام 1974 ، وبعد أن ارتفعت الأسعار من 3 دولار للبرميل إلى 12 دولار حيث ازدادت مداخيل البلدان المنتجة للنفط ومنها الكويت ، وبذلك أصبحت الدولة في أوضاع مالية ميسورة أغنتها عن المشاركة مع القطاع الخاص في أي مشاريع أو استثمارات جديدة ، بل أكثر من ذلك إن الدولة رأت أن تقوم بتأميم النفط وتعويض الشركات العاملة مثل BP أو Gulf وحصّة القطاع الخاص في شركة البترول الوطنية KNPC المتخصصة في المصافي ، وشركة البتروكيماويات وناقلات النفط ، وبذلك أصبحت الدولة المالك الوحيد في مختلف الأنشطة ذات الصلة بالقطاع النفطي ، ثم امتدت ملكية الدولة لمؤسسات عديدة مثل مطاحن الدقيق والمخابز والتموين والنقل العام ، ثم ارتفعت مساهمة الدولة في عدد من الشركات الخدمية، مثل الشركات العقارية ، وكذلك شركات الاستثمار والبنوك. غني عن البيان أن توفر الأموال لدى الحكومة قد عزز التوجه نحو الاستحواذ على المساهمات في مختلف الشركات ، يضاف إلى ذلك أن الأسعار التي دفعتها الحكومة للملاك من القطاع الخاص في مختلف الشركات والمؤسسات كانت مغرية مما ساعد على توسيع رقعة ملكية القطاع العام في البلاد وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة، النفطية وغير النفطية.

وقد كرس القطاع الخاص جهوده ، بعد ذلك للاستثمار في قطاعات أخرى ومنها العقار وبعض الصناعات التحويلية وشركات الاستثمار والبنوك وتم توظيف الأموال في الأدوات الاستثمارية المسعرة، والأسهم بشكل كبير في سوق الأوراق المالية الناشئ.

بعد الصدمة النفطية الأولى في أواسط سبعينات القرن العشرين وتزايد الأموال لدى الدولة وارتفاع وتيرة الإنفاق العام وتزايد حجم السيولة في سوق محدود الفرص الاستثمارية المجدية توجهت الأموال الخاصة نحو الأصول العقارية والأوراق المالية لترفع درجة التضخم بشكل حاد . وانغمس رجال الأعمال وغيرهم من أصحاب المدخرات من الكويتيين في المضاربات المتنوعة من أجل جني الأرباح الرأسمالية وبأسرع وقت مما أدى إلى أزمة في سوق الأوراق المالية في عام 1976 أعقبها قيام الدولة بضخ مبلغ قدره 150 مليون دينار لشراء الأسهم للمحافظة على استقرار السوق . التدخل بأموال الدولة في ذلك الوقت رفع من نسبة وقيمة مساهمتها في مختلف الشركات المتداولة آنذاك مما أدى إلى تراجع ملكية القطاع الخاص في الشركات العامة والمقفلة ، لكن المضاربات عادت مرة أخرى في أواخر السبعينات وامتدت حتى عام 1982 لتخلق أزمة غير مسبوقة في الاقتصاد الكويتي عندما تداول المتعاملون الأسهم مقابل صكوك الأجل وبهوامش ربح غير منطقية ومبالغ فيها مما خلق أدوات تمويل غير متعارف عليها وربما خارج إطار النظام المصرفي بما هدد النظام المالي في البلاد ، خصوصا بعد أن تراجعت قيم الرهونات لدى البنوك بفعل التراجع المستمر لقيم الأصول بمختلف أشكالها ، وتدخلت الدولة مرة أخرى وتولت شراء الأصول وتقديم الدعم للمتعاملين والقيام بعملية تعويم واسعة كلفت المال العام بلايين الدنانير.

إن التحولات التي جرت خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي أكدت عملية تهميش دور القطاع الخاص بشكل واسع، بالرغم من ارتفاع قيمة ثرواته أفرادا ومؤسسات ، وجعلت من الاقتصاد الكويتي اقتصادا ريعيا دون جدال يعتمد بشكل كبير على دور واسع للدولة ونظام حماية واسعة ودعم كبير يعتمد على أموال الخزينة العامة. وبذلك فقد تقلص دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتأسيس المشروعات الحيوية، سواء في القطاع النفطي أو قطاع الصناعات غير النفطية أو في خدمات النقل والخدمات الأساسية والمرافق ، لذلك فقد توجهت أموال القطاع الخاص إلى العقار أو الأصول المالية المدرجة أو الخدمات الترفيهية مثل المطاعم والفنادق أو التوظيف في أصول أجنبية خارج البلاد . لكن الحديث عن الإصلاح الاقتصادي في الكويت لم ينقطع منذ أواسط ثمانينات القرن الماضي، وبعد تراجع أسعار النفط بشكل دراماتيكي دفعت الميزانية العامة للعجز ومنذ ذلك الوقت طرحت أفكار ومقترحات وبعضها مقدم من مؤسسات مرموقة مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ومؤسسات متخصصة محلية وأجنبية تطالب بعملية إصلاح هيكلية واسعة تعيد للقطاع

قامت الدولة من خلال الهيئة العامة للاستثمار بعرض عدد من مساهماتها واستخدمت أساليب متعددة ، وقد تم ذلك بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في عام 1991 ، في سنوات عقد التسعينات من القرن الماضي . فقد تم عرض مساهمات على عدد المؤسسات الخاصة الأساسية وبواسطة المزاد العلني وبأسعار تتجاوز أسعار تلك الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية ، وبعد ذلك جرى طرح المتبقي من الأسهم من خلال إصدار عام فتح أمام المواطنين الراغبين في تملك تلك الأسهم . أما الأسلوب الآخر فكان يعتمد على آخر الأسعار في البورصة وربما أقل من ذلك تشجيعاً للمواطنين على تملك المزيد من المساهمات في الشركات الوطنية وتوسيع قاعدة الملكية الاقتصادية في البلاد ، وقد تمكنت الدولة من بيع أسهم العديد من الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية وجنيت إيرادات ثم أرباح صافية مهمة من عمليات التخصيص المذكورة، وقد لاحظ اقتصاديون بأن تلك العمليات لا تعدو أن تكون سوى عمليات إعادة تملك وهي ليست عمليات التخصيص تؤدي إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني بموجب قيم اقتصادية جديدة ،، أي أن ما يجب إنجازه في عملية التخصيص هو نقل الملكية والإدارة والمسؤولية في قطاع المرافق الحيوية مثل الكهرباء والاتصالات والنقل بكافة صنوفه والخدمات الصحية وعدد من الأنشطة ذات الصلة بالبنية التحتية إلى القطاع الخاص . لا شك أن عملية التحول المنشودة لم تكن يسيرة في ظل المعطيات السياسية والاجتماعية التي تأصلت في الكويت على مدى العقود الخمسة الماضية وبعد أن أصبح الكويتيون مرتبطين بالإفناق العام من خلال آليات وأدوات متنوعة ، كما أن الثمن السياسي للانتقال إلى مثل تلك الحال لم يكن زهيدا حيث قد ينتج عن التحول باتجاه اقتصاديات السوق تقديم تنازلات سياسية للملاك الجدد، خاصة إذا ارتبط الأمر بتطوير أنظمة ضريبية تؤدي إلى تحصيل إيرادات للدولة من مداخيل الأفراد والمؤسسات أو من الأرباح الرأسمالية أو من مبيعات السلع والخدمات .

لأن وبعد كل هذه التطورات الاقتصادية الهامة، منذ بداية عصر النفط ، وبعد التحولات السياسية والديمقراطية في البلاد كيف يمكن أن تحدث عملية تعزيز دور القطاع الخاص بعد التعرف على المحددات والمعوقات وبقية المسائل ذات الصلة؟ هناك مجموعة من القضايا التي يجب أن تناقش من مسألة التحول الهيكلي في الكويت ومنها:-

أولاً:- فلسفة النظام السياسي والاقتصادي بشأن التنمية وكيفية إنجازها خلال السنوات والعقود القليلة القادمة .
ثانياً:- كيفية التعامل مع العمالة الوطنية وتخفيض الاعتماد على العمالة الوافدة .
ثالثاً:- إعادة النظر بفلسفة الربع الاقتصادي وتحديد سقف الدعم كأداة اقتصادية .
رابعاً:- التكوين المؤسسي للقطاع الخاص والتحرر من الكيانات العائلية التي تهيمن على ملكية الشركات في الكويت .
خامساً:- دور القطاع الخاص الأجنبي في عمليات التخصيص وكيف يمكن الاستفادة من الخبرات الإدارية والتقنيات الحديثة التي تأتي مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
سادساً:- آليات التحول نحو الملكية الخاصة .

هذه مسائل هامة تستلزم عناية من قبل الإدارة الاقتصادية ووضع تصورات محددة وكذلك توفير فهم بشأنها لدى المواطنين حتى تحظى بالقبول لدى فئات شعبية واسعة وتؤدي على قبول القيم الجديدة وتبعاثها واستحقاقاتها . كما هو معلوم أن مسألة التخصيص قد لا تكون ذات شعبية في بلد اعتمد على قيام الدولة بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والدعم لخدمات المرافق وتوفير الوظائف الفائضة عن الحاجة .

لا بد من التطرق لهذه القضايا بشكل محدد:-

ولاً:- فلسفة النظام السياسي والاقتصادي : يمكن للمرء أن يزعم بأن النظام السياسي في الكويت ، من سلطة سياسية ومجلس وزراء ومجلس أمة قد تبني مفاهيم اقتصادية قد لا تكون متناغمة مع طروحات مفكري الاقتصاد الرأسمالي التقليدية، هناك انطباع سائد في البلاد بأن الدولة يجب أن توفر المعيشة المناسبة للمواطنين من خلال آليات الإنفاق العام المتنوعة ومنها التوظيف في الجهاز الحكومي وتقديم الدعم المباشر وغير المباشر وتوفير الخدمات التعليمية والخدمات الصحية وتقديم خدمات المرافق من كهرباء ومياه واتصالات وبنية تحتية وبأسعار رمزية مدعومة كما يجب توفير الوقود بتكاليف متهاودة وهكذا، ولذلك فإن النظام السياسي ربما لا يريد التحرر من المسؤوليات الملقاة على الدولة والتي تكثرت خلال الأعوام الخمسين الماضية . وقد يكون القادة داخل البلاد يعون الأعباء والتكاليف الباهظة التي يستلزمها الاستمرار بنهج الاقتصاد الريعي وتطبيق مفاهيم دولة الرفاة إلا أن التحول عن هذا النظام الاقتصادي وتكليف القطاع الخاص للقيام بمهام واسعة في توفير الخدمات والسكن والمرافق ربما يؤدي إلى مشكلات سياسية على الأمد المنظور ، وهي مشكلات يسعى النظام السياسي تجنبها على الأقل في الأمد القصير . وتساعد إيرادات النفط على تأجيل المعالجات البنوية في الكويت

وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة إلى تكريس مفاهيم الدعم والتدخل الحكومي ، خصوصا وأن النموذج الرأسمالي الأهم في العالم وهو نموذج الولايات المتحدة قد أغرق بالتدخلات واستخدام الأموال العامة في دعم المؤسسات المالية المتعثرة أو شراء أصول منها أو شراء حقوق ملكية فيها ، ولا بد أن عودة الدولة لتملك مساهمات في شركات وبنوك سبق لها إن باعها للقطاع الخاص قد أصبح احتمالا واقعا ، إن هذه التطورات تعد نكسة لجهود الإصلاح الهيكلي في البلاد، وهي تطورات أضعفت ، دون جدال القطاع الخاص وعطلت إمكانيات النهوض لديه بعد تعثر الكثير من مؤسساته المحلية، لكن لا بد من الاستمرار بدعوة السلطة السياسية ومجلس الأمة والقوى السياسية لإعادة النظر في مفاهيمها وقيمها الاقتصادية من أجل بناء رؤية جديدة تساعد على التحول الفكري في فلسفة النظام بشأن دور القطاع الخاص.

ثانياً- التعامل مع العمالة الوطنية : من أهم معوقات الإصلاح الاقتصادي ومن مشبطات تعزيز دور القطاع الخاص هو دور العمالة الوطنية في الكويت. ظل القطاع الخاص يعتمد خلال العقود الستة الماضية على العمالة الوافدة من مختلف البلدان في تحريك أنشطته في مختلف القطاعات ، وكما هو معلوم أن العمالة الوافدة ظلت أقل كلفة وأكثر مقدرة وأفضل كفاءة من العمالة الوطنية نتيجة للتأهيل المهني لإعداد كبيرة منها ، لكن يجب أن نبين بأن العمالة الوافدة التي يستقدمها القطاع الخاص في الكويت هي عمالة هامشية في غالبيتها نظرا لطبيعة الأعمال والأنشطة التي يقوم بها القطاع الخاص والتي تتمثل بأعمال خدمية لا تتطلب مهارات عالية أو تسدعي تقانة أو إلماما أو بالتقنيات الحديثة كما أن قانون العمل في القطاع الأهلي والذي اعتمد عام 1964 لم يوفر حماية جيدة للعاملين في القطاع الخاص مما أبعد المواطنين عن العمل في المؤسسات الخاصة يضاف إلى ذلك أن الحكومة قامت بتوظيف تقريبا كل كويتي يبحث عن عمل دون أن توفر العمل المناسب أو ذلك العمل الذي يمكن من بناء قدرات مهنية للعاملين ومقابل رواتب وأجور شروط عمل ميسرة .

وإذا كان الحل المناسب لمعضلة العمالة في الكويت بتوظيف أفضل للعمالة الوطنية في مختلف مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، بمعنى توفير فرص حقيقية وليست اصطناعية من أجل توفير دخل للمواطنين فإن الوسيلة المناسبة هي تطوير النظام التعليمي بما يعزز من كفاءة العاملين ويوجد كوادر وطنية يمكن أن يطلق عليها بالعمالة الماهرة . وقد سعت الدولة من

ليس بالإمكان تعزيز دور القطاع الخاص في توظيف العمالة الوطنية دون إنجاز برنامج إصلاح هيكلي يعيد ترتيب البنية الاقتصادية في البلاد ويتيح للقطاع الخاص إدارة وامتلاك مؤسسات تعمل في أنشطة حيوية في قطاع النفط أو قطاع المرافق الحيوية أو البنية التحتية . وإذا كانت الحكومة ومجلس الأمة قد أقرتا قوانين في السنوات الأخيرة لإلزام القطاع الخاص بتوظيف أعداد من الكويتيين ونسب متفاوتة ، حسب طبيعة النشاط الاقتصادي ، فإن ذلك لن يؤدي إلى تحقيق تحول هام في أوضاع العمالة في البلاد ما دامت الحكومة تهيمن على كافة الأنشطة الاقتصادية الأساسية . يضاف إلى ذلك هناك ضرورة لمعالجة أوضاع التعليم بما يمكن من تحسين المخرجات ويساعد على توفير كوادر وطنية في مختلف التخصصات تمتلك الرغبة في التطوير المهني والإبداع.

ثالثاً:- إعادة النظر بفلسفة الربح الاقتصادي وتحديد سقف الدعم كأداة اقتصادية: هل يمكن أن تتغير المفاهيم لدى السلطة ولدى المواطنين بشأن ربح النفط ؟ هناك إحساس لدى السلطة السياسية ، بمختلف مؤسساتها ، وكذلك لدى غالبية المواطنين بأن ربح النفط يجب أن يوظف لتوفير حياة سهلة وورغدة لكافة أبناء البلاد دون المطالبة بقيام هؤلاء ببذل أنشطة اقتصادية منتجة تسهم في تحقيق قيم مضافة . من الصحيح التوقع بأن يتم استخدام الأموال المتأتية من تصدير النفط من أجل تطوير الأوضاع الاقتصادية وتوفير بنية تحتية مناسبة للمعيشة العصرية وبناء نظام تعليمي لرفع القدرات لدى المواطنين وتأمين خدمات صحية لمواجهة المتطلبات العلاجية في البلاد . كل ذلك قامت به منذ مطلع خمسينات القرن الماضي ، بل أكثر من ذلك وفرت المساكن من خلال قروض ميسرة دون فوائد مصرفية وقامت كذلك ببناء المساكن وتوزيعها على أصحاب الدخل المحدود والمتوسطة . لكن ظلت الدولة أيضاً مسؤولة على تصرفات المواطنين حيث دعمت استهلاكهم المفرط للكهرباء والمياه والاتصالات الهاتفية ودعمت استهلاكهم من مواد البناء عند بناء أو ترميم منازلهم . يضاف إلى ذلك أن الدولة وفرت فساتم صناعية وزراعية مقابل إيجارات سنوية رمزية ثم قام المستفيدون بالمتاجرة بحقوق الانتفاع بها مقابل ملايين

أن العمل الاقتصادي يتطلب وعياً بالمسؤولية ويجب أن يتوقع رجال الأعمال المخاطر المحيطة بأي نشاط اقتصادي وكيفية التعامل معها . لكن الدولة في الكويت عودت كافة المواطنين على أن الخزينة العامة تتحمل كافة المخاطر والخسائر التي يتكبدها الفقراء والأغنياء ومتوسطي الحال، وبذلك تأسست ذهنية ريعية لا تستطيع مقاومة مطالبة الحكومة بمواجهة التزامات الآخرين . من الطبيعي أن هذه الحال الذهنية لا يمكن أن تؤسس لاقتصاد منتج يعتمد على القدرات والكفاءات البشرية، ويصبح التكوين الرأسمالي في البلاد مرهوناً بتوفر ريع النفط واستمرار قيام الدولة بالإنفاق الجاري والرأسمالي .

وبتقديري أن أي إصلاح بنوي في الكويت يستوجب التحرر من هذه الذهنية إذا كان هذا الإصلاح المنشود والعتيد يهدف لتوظيف قدرات وإمكانات القطاع الخاص وتحضيره للقيام بدور تموي الأضطلاع بأنشطة تتوزع على كافة القطاعات الاقتصادية .

رابعا- التكوين المؤسسي الخاص والتحرر من الكيانات العائلية التي تهيمن على ملكية الشركات في الكويت: بدأ القطاع الخاص أنشطة من خلال كيانات قانونية تعتمد المؤسسة الفردية أو المحاصصات أو الشراكات أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة ، ولم تنشأ شركات مساهمة عامة أو شركات مقفلة إلا في أواخر الخمسينات أو بداية الستينات من القرن الماضي عندما تأسست شركات مثل النقل العام أو الخطوط الجوية الكويتية أو شركات القطاع النفطي مثل البترول الوطنية أو ناقلات النفط أو صناعة البتروكيماويات بالإضافة إلى البنوك . وبالرغم من ازدياد عدد الشركات المساهمة في الوقت الحاضر إلا أن أنشطة اقتصادية هامة لا تزال تمارس من قبل شركات عائلية تتوزع على التجارة أو الوكالات التجارية أو عدد من شركات الصناعات التحويلية . وتعد الشركات العائلية في الوقت الحاضر مظهراً قانونياً لا يمت للعصر وبدأت الكثير من هذه الشركات في بلدان عديدة مثل ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة واليابان بالتحول إلى شركات مساهمة مدرجة في الأسواق

لا يعني التحول من كيانات الشركات الفردية أو العائلية إلى شركات مساهمة مساهمة من هيمنة العائلة فلقد ظلت شركات وبنوك في الكويت خاضعة للملكية العائلية الطاغية ومن ثم أصبحت إدارتها معتمدة على سيطرة تلك العائلات. ولا شك أن هذه الوضعية تعد قيذا أو كاجبا على تطوير الإدارة الاقتصادية ، وخصوصا إدارات القطاع الخاص وهي نتاج لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي وعزوف الكثير من صغار المساهمين عن التنظيم والبحث عن إدارات أكثر كفاءة والاستفادة من قدراتهم التصويتية في الجمعيات العمومية لاختيار مجالس إدارات مناسبة وكذلك للرقابة على أداء مجالس الإدارات القائمة. يضاف إلى ما سبق ذكره أن الكيانات الكبيرة يمكن لها أن تمتلك مساهمات في المؤسسات القابلة للتحول إلى القطاع الخاص من ملكية الحكومة مثل المرافق والخدمات وتمكن بعد ذلك من توظيف الأموال فيها وتحسين التقنيات المستخدمة وتطوير إداراتها. هذه تحديات حقيقية أمام القطاع الخاص إذا كان له أن يلعب دورا حيويا في عملية الإصلاح الهيكلي وتدعيم دوره بعيدا عن الاعتماد على دعم الدولة أو الاستفادة من أموالها.

خامسا:- دور القطاع الخاص الأجنبي في عمليات التخصيص وكيف يمكن الاستفادة من الخبرات الإدارية والتقنيات الحديثة التي تأتي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة : لا يمكن الاستهانة بالحاجة للاستثمارات الأجنبية بالكويت هناك معتقدات وأوهام بأن بلدا غنيا ومصدرا لرأس المال مثل الكويت لا يحتاج إلى استثمارات أجنبية . وقد ظلت القوانين والأنظمة مشبطة التوظيفات ورؤوس الأموال الأجنبية في البلاد، كما أن قانون الضرائب أو مرسوم رقم 3 لعام 1955 ، قد جعل من الكويت بلدا غير جذاب للاستثمار الأجنبي حيث يحدد المرسوم نسبة الضريبة على أرباح الشركات الأجنبية- العاملة في الكويت ب 55 في المائة من قيمة الأرباح الصافية. وقد قنن ذلك المرسوم للتعامل مع شركتي النفط الأجنبيتين اللتين أسستا شركة نفط الكويت للعمل في حقول النفط في البلاد بموجب عقد الامتياز الذي توصلتا إليه مع حكومة الكويت آنذاك. وربما كان القانون أو المرسوم المذكور مناسبا للشركتين حيث يؤدي إلى إعفاءها من الضريبة المزدوجة في مواطنهما. وقد جرى عام 2008 إعادة النظر في القانون وتعديل النسبة إلى 15 في المائة من أجل تعزيز جاذبية البلاد الاستثمارية . لكن إذا نظرنا إلى البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي فإن نصيب الكويت منها لا يزيد عن 200 مليون دولار من أصل 1.2 تريليون دولار على المستوى العالمي في عام 2006.

وقد عدلت الكويت العديد من القوانين ذات الصلة مثل قوانين التملك وأتاحت حقوق الملكية الكاملة في العديد من الأنشطة والقطاعات وسمحت للمستثمرين الأجانب والمقيمين من غير الكويتيين تملك الأسهم المسعرة في بورصة الكويت . بيد أن الأوضاع الإدارية والمشاريع المتاحة لا تزال عاجزة عن توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي في الكويت . من غير المتوقع أن يستثمر الأجانب في أنشطة غير حيوية ولا تملك ميزات نسبية وما لم يفتح الاستثمار للقطاع الخاص ، الوطني والأجنبي، في قطاع النفط وقطاع المرافق مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات المياه والبنية التحتية وأعمال الخدمات الأخرى فإن إمكانات الجذب ستظل محدودة وبعد أن أفسح المجال أمام البنوك الأجنبية لإقامة أفرع لها في الكويت فقد افتتحت فروعاً لستة بنوك أجنبية حتى الآن . هناك أهمية لتطوير مؤسسة أو هيئة مستقلة تتعامل مع مواضيع الاستثمار الأجنبي في الكويت تتمتع باستقلالية وقدرات على أسس مهنية وتملك القدرة على تذليل العقبات أمام إنجاز المشاريع الحيوية في البلاد وتعامل بجدية مع كافة إدارات ومؤسسات الحكومة ، وهنا يجب الاستفادة من تجارب بلدان عديدة في هذا المجال مثل ماليزيا والمغرب ومصر وغيرها .

إن هذه الأمور مهمة وأساسية إذا كان للكويت أن تتحول إلى مركز اقتصادي في منطقة شمال الخليج وتستطيع أن تقوم بأداء الخدمات الاستثمارية للعديد من بلدان المنطقة ، وتستفيد من عمليات إعادة البناء في بلدان مثل العراق وإيران .

سادساً: آليات التحول نحو الملكية الخاصة: تتطلب عمليات التخصيص وقوانين وأنظمة تعزيز الشفافية وتوفير الطمأنينة للمواطنين والنخب السياسية وتؤكد بأن المستفيد الحقيقي من عمليات نقل الملكية من الحكومة إلى القطاع الخاص هو المواطن . لذا فإن توفير قانون واضح للتخصيص يحظى بأهمية بالغة ، وقد حولت الحكومة على مجلس الأمة منذ زمن طويل مشروع قانون يتعلق بالتخصيص ويحدد الشروط الواجبة والآليات المناسبة . ولا شك أن من المهم توفير آليات قانونية تؤدي إلى توسيع رقعة الملكية الخاصة في البلاد من خلال عمليات طرح الأسهم على المواطنين دون تفضيل لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، والتي يمكن أن تؤدي إلى احتكار الملكية إذا ما تم الطرح عن طريق المزادات أو المفاوضات المباشرة مع التجمعات الاستثمارية . وقد أنجزت عمليات تحويل ملكية في بريطانيا في عهد تاتشر إلى زيادة أعداد ملاك الأسهم في الشركات في مختلف القطاعات ، ويمكن الاستفادة من مثل هذه التجربة .

أيضاً ، يجب الاعتناء بمسألة العمالة الوطنية في المؤسسات القابلة للتخصيص بما يؤدي إلى حماية حقوقها ودورها في أعمال الشركات بعد التخصيص ، إذا كانت تتمتع بالتأهيل المناسب بطبيعة الحال هناك أهمية لمعالجة هذه المسألة بعد تعديل

أيضا هناك أهمية لتطوير المنافسة بين الشركات وتشجيع المستثمرين على تأسيس شركات عديدة في القطاعات الحيوية حتى لا تزيد كلفة الخدمات على المواطنين بعد التخصيص ورفع الدعم متى ما تقرر ذلك . وقد كانت تجربة شركات الاتصالات المتنقلة في الكويت من التجارب المفيدة والتي أدت إلى انخفاض مهم في تكاليف الخدمة بعد قيام شركتين ، وهناك شركة ثالثة قادمة في هذا القطاع أو النشاط ويمكن إتاحة المجال أمام التخصيص في قطاع الاتصالات الثابتة وغير ذلك من أنشطة بموجب معايير المنافسة وما يحقق الجودة والسيطرة على التسعير .

الخلاصة:-

إن ما سبق ذكره يمثل طروحات مبدئية ، وإن كانت هامة ، لتطوير أداء الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص الذي يمكن أن يرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من المستوى الحالي حيث لا تزيد عن 25 في المائة من قيمة الناتج إلى مستويات أعلى ، وكذلك دفع القطاع الخاص لزيادة أعداد العاملين إلى نسبة تزيد عن نسبة 1.5 في المائة من إجمالي أعداد العاملين في القطاع الخاص في البلاد وغني عن البيان أن الاستفادة من الاستثمار الأجنبي تظل أساسية نظرا لغياب القدرات الإدارية والتقنيات الحديثة الضرورية في القطاعات المنوي تخصيصها بما يعني أهمية التعجيل بمعالجة القوانين والأنظمة الوطنية والتي تعطل تدفق الاستثمار .